

في العشر فضا فضا سقط من غسالته الماء فرجع الماء ثانيا من موضع
الوقوف قبل التحريك من يجوز ان لا قالوا على ان يري يوسف لا يجوز ان عند
التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شايبا في الماء فيصير مغلوبا ومثله
لجاري قالوا يجوز لعمد البولي ككثرة وقوع مثله لا كثر الناس وفي هذا الحكم
القياسي فيما سار ما اذا كان الرجال صوفيا يتوضئون من حوض
كبير جاز على ما يشاء في جاري وعلية العمل وفي اجناسنا قطع ان من غسل
من حوض كبير فلا يخرج من وضوءه من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير
بمثلة لجاري في استعماله الماء المستعمل في تحريك الاحتياط وليس لرجل
ان يتوضأ ويتسلسل في الحوض الكبير بناحية شقيقة والاصل في جاري في الماء
مع القرب من مكان نجاسة وعدم الجواز ما تقدم ايضا ان كانت مرتبة
لا يجوز ان يتوضأ الا بعد ان يغتسل بقدر حوض صغير واذ لم تكن النجاسة
مرتبة يجوز مطلقا على اعتبار علماء الجاري وروى عن الفقيه في جعفر
عن ابي حنيفة الصند واني لو توضأ في حجره القصب في القصبه
وكانت في الماء فان كان لا يخلص بعضه الى بعض لا شئ انك اصله كقصر
لم يجز وضوءه ان ستم الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض حال الحوض
لا استعماله الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال
الماء بالماء وانما يمنع اتساع التحريك ببعضه وهذا الحكم لو توضأ
في ماء في موضع ان خلص بعضه الى بعض جاز ولا فان ذلك الحكم ايضا لو توضأ
في عنبر وعلى جميع حوض الماء جاز وان لم يجمع مع غيره ساكنة ثم زاع
حوضه ثم بعد ما او فالفخره واهم حوضه والعاء لئلا تكتب عليها
امانة فتحها ويحكيه فارسية معناها خيرة الصنفين وثقاله الطحلل

او ذلك

وي

وهي شئ احضر يركن على وجه الماء فقد علم ان كان ذلك الطلح الجار لغيره
بجريك الماء يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه لبعض من تحته وان كان لا
يتحرك فهو واجب في الارض فيكون ما فاحلوص بعض الماء الى بعض ولا يجوز
الوضوء ولذلك الحكم ايضا اذ توضأ من حوض قد جرد ماء له على وجه الماء
ويقتضيه ينكس بالتحريك يجوز الوضوء ما اذا كان الجرد كثيرا قطعها الا
يتصل بالتحريك اي يتصل الماء لا يجوز الوضوء لا يتبع اتصال الماء بمثله
الاضحى ويحرم وان كان قليلا يتحرك بجريك الماء يجوز الوضوء اذا جرد ماؤه
فقط في موضع من ماء مستعمله والقبحه في اسفلها ماء فوجعت
فيها عطف القبحه سارا وولغ في غير الكلب وتوضأ باري بالماء الذي في الحوض
الغيب انما قال صلى الله عليه وسلم لا يركب الاسكاف يجسر الماء لكونه يفسد
بالجرد فلا يخلص بعضه لبعض فيكون وقع النجاسة والماء المستعمل في غسل
فيفسده وقال عبد الله بن المبارك وبوخض الكبر الجاري لا يتنجس اذا كان
الماء تحت الجرد عشر وعشرون ان كان في حوضه الماء متصفا بالجرد لكونه
عشر في عشره فالقوي على قول غيره وليد كما قلنا واما اذا كان الماء تحت
الجرد منفصلا عنه فيحجر الوضوء ولا يفسد الماء لكونه عشر في عشره لم
يقع منه عن سائره بخلاف الصورة الا في تحريكه بخلاف بين المشايخ المذكورين
وهذا القليل اذا كان الحوض مسقفا وفي استقفاة فان كان الماء متصفا
بالشفق والكودون عشر في عشره يفسد الماء بوقوع الفسدة وان كان منفصلا
لا يفسد ولذا قال وهو اعلم من التحريك الحوض المسقف في خلاف الحكم
التفصيل وان بق الجرد فعلا الماء فلا يجز اما ان يعلى ويحجر الجرد ويعلى
في الشقب كما في امدح فان علم في الشقب كالماء في امدح فوقع فيه الكلب